

Distr.
GENERAL

A/54/261
19 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

البند ٨١ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، القرار ٨٢/٥٣ المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بميدان نزاع السلاح وعدم الانتشار، أن تفعل ذلك لكي تهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة؛ وشجعت جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، وذلك بتعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالاشتراك في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، ضمن غيره، وبتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية؛ (انظر قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لأم)؛ وشجعت بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على زيادة تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لأنه يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة ويحول، بالتالي، دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة؛ ودعت جميع دول المنطقة إلى التصدي، بمختلف أشكال التعاون، للمشاكل والتهديدات التي تواجهها المنطقة، مثل الإرهاب والجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع، فضلا عن إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى طمس حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وقررت أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

٢ - وقد وردت حتى الآن ردود من الحكومات التالية، وهي مستنسخة في الفرع ثانيا أدناه. وستصدر أي ردود أو إخطارات ترد فيما بعد بوصفها إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩]

١ - تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٣ المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

٢ - وما برحت الجزائر تتعاون على الدوام وتشترك في جميع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والعمل المنسق والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا الموقف هو برهان على اقتناعها الراسخ بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها التي تستطيع أن تساعد في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة استقرار وأمن ومنطقة للتنمية والازدهار المشتركين. وبهذه الروح اشتركت الجزائر في عملية برشلونة، التي تسعى إلى وضع إطار لشراكة مجددة.

٣ - وبعد عقد مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي أرسى القواعد لعلاقات جديدة بين جانبي البحر الأبيض المتوسط، قائمة على الشراكة والمصالح المشتركة، تلقت هذه العملية دفعة جديدة بعقد اجتماع منتصف المدة الوزاري الذي عقد في باليرمو، إيطاليا، في حزيران/يونيه ١٩٩٨، والمؤتمر الوزاري الثالث لبلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، الذي عقد في شتوتغارت، ألمانيا، في نيسان/أبريل ١٩٩٩، مما أعطى حافزا سياسيا للعلاقات في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، ووضع العملية حيث ينبغي أن تكون وأضفى عليها نهجا شاملا متوازنا متعدد الأبعاد يقوم على التوازن الضروري بين الأجزاء الثلاثة لإعلان برشلونة. ونتيجة لهذين المؤتمرين أصبح في الإمكان التحرك قدما في مجالي مكافحة الإرهاب وميثاق السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٤ - ولم تأل الجزائر جهدا في المساعدة على توطيد هذا التقدم وحمايته وتعزيزه كإنجاز سياسي أساسي.

٥ - وترى الجزائر أن السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط شرطان جوهريان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأي تدبير لبناء الثقة، يرمي إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يقتضي ضمنا إيجاد حلول عادلة ودائمة للمنازعات، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية،

واتخاذ تدابير عملية فعالة لنزع السلاح تتضمن، في جملة أمور، انضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تحظر أسلحة الدمار الشامل (مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية)، وإخضاع جميع مرافقها النووية للرصد الدولي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦ - وينبغي أن تقوم الشراكة السياسية والأمنية على الإرادة السياسية المشتركة للدول الساحلية في التصدي للتحديات المشتركة بروح من التضامن من خلال احترام المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، وبخاصة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، واحترام السيادة. ومن شأن هذا أن يساعد في تعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون والقضاء على أنواع الأخطار الجديدة التي تهدد السلام والأمن، ولا سيما آفة الإرهاب.

٧ - ونظرا إلى ما يتسم به الإرهاب من طبيعة عبر وطنية، فإنه يمثل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة واستقرارها، ولمؤسسات الدول ولسيادة القانون. ولذا فإنه يستلزم التنسيق والتعاون على نحو مطرد فيما بين جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، التي يجب عليها أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للقضاء عليه.

٨ - وفيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية، تؤكد الجزائر على ضرورة تقليل التفاوتات الإنمائية بين جانبي البحر الأبيض المتوسط وتدعو في هذا الصدد إلى تعزيز البرنامج المالي للشراكة الأوروبية-المتوسطية. وتحبّذ الجزائر أيضا تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها توزيعا عادلا ومنصفا فيما بين بلدان المنطقة. وترى الجزائر أن الاستثمار الأجنبي المباشر ضروري لتعزيز التقدم الذي تحرزه البلدان الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجالي تعزيز الاقتصاد الكلي وعملية الانتقال الاقتصادي. وتدعو الجزائر أيضا إلى استعراض مسألة الديون وإمكانية تحويلها إلى مشاركة رأسمالية. ومن الواضح أن ما يحدث حاليا هو إقامة علاقات اقتصادية جديدة وإيجاد شراكة من أجل التنمية. وينبغي ألا تكون منطقة التجارة الحرة هدفا في حد ذاتها، بل أن تكون وسيلة لتحقيق هدف أكثر طموحا هو إيجاد منطقة يعمها الرخاء المشترك.

٩ - وفيما يتعلق بالشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والبشرية، ترى الجزائر أنه لا يمكن أن تكون هناك منطقة للتجارة الحرة يفترض أن تشمل تدفق السلع والخدمات دون عائق، ما لم تؤخذ في الاعتبار مسألة مهمة أخرى هي مسألة تنقل الأشخاص. فلا بد من تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية لإصدار التأشيرات تشجيعا لحركة التنقل ذهابا وإيابا عبر البحر الأبيض المتوسط. وترحب الجزائر في هذا الصدد بعقد الحلقة الدراسية الأوروبية - المتوسطية الأولى للخبراء بشأن الهجرة وتنقل الأشخاص في آذار/ مارس ١٩٩٩، لا سيما وأن وزراء الخارجية أكدوا من جديد ضرورة المتابعة لهذه المسألة الهامة في شتوتغارت.

١٠ - كما أن الجزائر مقتنعة اقتناعا قويا بأهمية منتدى البحر الأبيض المتوسط، الذي يوفر إطارا مفيدا للتنسيق والحوار. ونظرا إلى الطابع غير الرسمي الذي تتسم به هذه الآلية، فإنها يمكن أن تقدم مساهمة

لها شأنها إلى الآليات الإقليمية الأخرى، وبخاصة عملية برشلونة. ويتيح هذا المنتدى للبلدان الأعضاء فرصة بحث المشاكل السياسية والأمنية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.

١١ - ونتيجة للاجتماعين الوزاريين اللذين عقدا مؤخرا في بالما دي مايوركا، اسبانيا، في ٦ و ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وفي فالييتا، مالطة، في ٣ و ٤ آذار/مارس ١٩٩٩، تم إحراز تقدم ملموس في معالجة المسائل المتصلة بالأمن والاستقرار في المنطقة. فعلى سبيل المثال، اعتمدت قائمة تضم بعض التدابير التي ترمي إلى منع الإرهاب ومكافحته، كما تقرر عقد اجتماعات مخصصة دورية للنظر في هذه المسألة الهامة. وفيما يتعلق بالميثاق الأوروبي - المتوسطي للسلام والاستقرار، أسهمت البلدان المشتركة في المنتدى البالغ عددها أحد عشر بلدا، بعد أن وضعت في اعتبارها الوثيقة المقدمة من رئاسة الاتحاد الأوروبي، في إحراز تقدم كبير في إعداد ذلك الصك.

١٢ - وفي هذا الإطار نضسه للتعاون والحوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي دأبت الجزائر دوما على مساندته، عقد في الجزائر العاصمة في ٢٠ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ المؤتمر الخامس لوزراء داخلية بلدان غربي البحر الأبيض المتوسط، وشاركت فيه اسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وفرنسا. وتبرهن القرارات المهمة التي اتخذت في هذا الاجتماع على جدوى وقيمة هذا الإطار من أطر التنسيق، الذي يشكل معلما رئيسيا آخر على طريق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

فنلندا

(رد مشترك من الاتحاد الأوروبي)

[الأصل: بالانكليزية]

[٩ آب/أغسطس ١٩٩٩]

١ - اشتركت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٣ بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي اعتمد في الجمعية العامة بتوافق الآراء. ويود الاتحاد الأوروبي أن يقدم الرد المشترك التالي بشأن بعض الأنشطة التي أنجزها بهدف تحقيق أهداف القرار المذكور.

٢ - ويشير الاتحاد الأوروبي إلى ردوده المشتركة السابقة (A/48/514/Add.1، و A/50/300، و A/51/230)، ويؤكد من جديد النقاط الرئيسية الواردة في تلك الوثائق ويضيف إليها الملاحظات التالية.

٣ - ما برح الاتحاد الأوروبي، اقتناعاً منه بأن مشاكل الأمن والتعاون العديدة القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتطلب نهجاً كلياً منسقاً متعدد الفروع، يعمل على إعطاء دفعة لمختلف المبادرات الجارية بقصد تحسين الحوار والتعاون بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وبهذا المعنى، تبذل الجهود في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وعملية برشلونة، التي هي نواة أعمال الاتحاد الأوروبي في المنطقة. كما تبذل جهود في هذا الصدد في محافل ومنظمات أخرى، مثل اتحاد غربي أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. ولتجنب احتمال الازدواجية أو التداخل فيما بينها، اعتبر التكامل أساساً جوهرياً للحوار.

٤ - وتأكيداً من الاتحاد الأوروبي على الأهمية التي يوليها للبحر الأبيض المتوسط، شرع الاتحاد، في إطار تطوير معاهدة امستردام (المواد ١١ و ١٢ و ١٣ - ٢) وتنفيذ استنتاجات رئاسة مجلس فيينا (الفصل السابع، البند ٧٤)، في تحديد وإعداد استراتيجية مشتركة بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك كوسيلة داخلية لوضع سياسته في المنطقة، آخذاً في اعتباره بوجه خاص عملية برشلونة وعملية السلام في الشرق الأوسط.

٥ - ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيماناً عميقاً بمساهمة الشراكة الأوروبية - المتوسطية في التطورات البناءة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. والاستنتاج الذي توصل إليه المجلس الأوروبي، المعقود في فيينا في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أكد من جديد أهمية الشراكة الأوروبية - المتوسطية، وأكد الارتياح للحوار الجاري في هذا المحفل، وهذا ما تجلّى في الاجتماع المخصص الإيجابي الذي عقده وزراء الخارجية في باليرمو (٣ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨). والذي أسهم في الإعداد للمؤتمر الوزاري الثالث لبلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط الذي عُقد في شتوتغارت (١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩). وقد أكد مؤتمر شتوتغارت التقدم المحرز في هذه الشراكة، على النحو الموجز في الاستنتاجات التالية التي خلصت إليها الرئاسة:

(أ) لقد بيّن مؤتمر شتوتغارت أن الشراكة الأوروبية - المتوسطية قد تطورت وتعمّدت بعد مرور ثلاث سنوات ونصف على المؤتمر الافتتاحي في برشلونة، كما برهنت على جدواها في ظروف كانت أحياناً دقيقة وصعبة. وأثبتت المناقشات أن هذه الشراكة صلبة ودائمة. وقد حقق المؤتمر هدفه الرئيسي، مما زود الشراكة بدفع إضافي في ذات الحين الذي أكد فيه بوضوح الأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة، أي تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل وتعاون من خلال تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وسلامة الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة المستدامة، ومكافحة الفقر وإيجاد قدر أكبر من التفاهم بين الثقافات. وأشار الأعضاء إلى الأولوية المسندة في إطار الشراكة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان واتفقوا على مواصلة تركيز الأنشطة في المجالات ذات الأولوية، وزيادة اشتراك العناصر الفاعلة خارج الحكومات المركزية وجعل الشراكة أكثر ظهوراً للعيان وأكثر توجهاً نحو العمل. كما أكدوا الأهمية الأساسية للتعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في إطار جميع الفصول الثلاثة:

(ب) تتطلب منطقة البحر الأبيض المتوسط نهجا شاملا متوازنا بقصد معالجة الشواغل الأمنية المشتركة، وتعزيز التعاون، واتخاذ التدابير المؤدية إلى الاستقرار. وبتعزيز عملية برشلونة للاستقرار الشامل ستسهم بالتالي في إزالة التوترات والأزمات من المنطقة. والعامل الرئيسي لتحقيق هذا الغرض هو وضع ميثاق السلام والاستقرار لبلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالمبادئ التوجيهية لوضع ميثاق لبلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، التي قدمت إليهم كوثيقة عمل غير رسمية، وكلفوا فريقا من كبار الموظفين بإعداد جدول زمني شامل لإنجاز صياغة الميثاق بحلول موعد انعقاد المؤتمر الوزاري التالي. واستنادا إلى تلك المبادئ التوجيهية، سيكون الميثاق وسيلة لتنفيذ مبادئ إعلان برشلونة فيما يتعلق بمسائل الأمن والاستقرار. وتحقيقا لهذا الغرض، سينص على تعزيز الحوار السياسي، وكذلك على أن توضع بشكل تدريجي ومتطور تدابير لبناء الشراكة، وعلاقات حسن الجوار، والتعاون الإقليمي، والدبلوماسية الوقائية. والوظيفة الرئيسية للحوار السياسي المعزز هي الحيلولة دون حدوث التوترات ونشوب الأزمات، وكذلك صون السلام والاستقرار عن طريق التعاون الأمني. وستتخذ جميع القرارات بتوافق الآراء؛

(ج) إن التقدم المحرز حتى الآن في وضع تدابير لبناء الشراكة، رغم الصعاب السائدة، هو أمر مشجع وينبغي المحافظة عليه وتعزيزه بقصد استكشاف مجالات جديدة للتعاون. وهناك اتفاق على تعزيز الحوار السياسي في مجالات مثل مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وذلك بقصد تحديد التدابير المناسبة للعمل المشترك؛

(د) ما برح التعاون المالي والاقتصادي عنصرا رئيسيا في الشراكة بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة لبلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بحلول عام ٢٠١٠، وفي عملية التحول الاقتصادي والاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي جعل المنطقة منطقة ازدهار مشترك. وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، يتوقع أن تصبح المساعدة المالية المقدمة من الاتحاد متوافقة مع مجموع الالتزامات البالغ ٤,٦٨٥ بلايين يورو والمشار إليه في إعلان برشلونة بالنسبة للفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩. وبالنسبة للفترة ذاتها، قد تصل القروض المقدمة من مصرف الاستثمار الأوروبي إلى مبلغ ٤,٨ بلايين يورو. وهذه المساهمات هامة كعامل مساعد على الإصلاح في البلدان الشريكة. وفي هذا السياق، أكد الاتحاد الأوروبي أن مساعدته من أجل الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦ ستبين مرة أخرى الأولوية العالية التي يوليها للعلاقات مع شركائه في البحر الأبيض المتوسط. فاتفاقات التجارة الحرة بين الشركاء في البحر الأبيض المتوسط وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بوجه عام هي أمور أساسية من أجل إيجاد منطقة تجارة حرة لبلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. ولا بد للمرحلة الانتقالية الاقتصادية من الاعتراف على النحو الواجب بأن الشركاء يواجهون تحديات اجتماعية كبرى تتطلب بذل جهود حازمة من أجل تحسين مستوى المعيشة لأقل الفئات حظا من خلال إجراءات محددة الأهداف تحديدا جيدا لتجنب زيادة البطالة وتحسين الحالة الاجتماعية؛

(هـ) لقد أكد مؤتمر شتوتغارت من جديد أهمية البعد الثقافي والاجتماعي والبشري بالنسبة لنجاح الشراكة وبلوغ أهدافها الشاملة. وتشمل الأنشطة الواردة في الفصل الثالث من عملية برشلونة بشكل

رئيسي سلامة الحكم وحقوق الإنسان، والتعليم، والشباب، والصحة، ومشاركة المرأة، والهجرة والتبادلات البشرية، والثقافة، والحوار بين الثقافات والحضارات، والمجتمعات المدنية، ومكافحة الجريمة الدولية، ولا سيما الاتجار بالمخدرات والإرهاب، ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب؛

(و) توسيعاً لقاعدة الشراكة الأوروبية - المتوسطية، يجب تشجيع المشاركة من جانب دائرة واسعة من العناصر الفاعلة خارج نطاق الحكومات المركزية (السلطات الإقليمية والمحلية، والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون، ومجتمع الأعمال التجارية، والمنظمات غير الحكومية). ويتزايد الزخم حالياً لإيجاد بعد برلماني في هذا المجال (الاجتماع المعقود في بروكسل الذي نظمه البرلمان الأوروبي، والمؤتمر الأوروبي - المتوسطي لرؤساء البرلمانات الذي عقد في بالما دي مايوركا، اسبانيا). ويلزم أيضاً تعزيز الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني وإعطاء دفعة جديدة للتعاون اللامركزي. وقد أتاح الاجتماع الذي عقد في لاهاي في ٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ فرصة لإجراء مناقشة صريحة بشأن قضية مهمة وحساسة، هي قضية الهجرة والتبادلات البشرية، واتفق على وجوب متابعة العمل في هذا المجال وكذلك في ميدان الصحة والرعاية الاجتماعية؛

(ز) فيما يتصل بالعلاقة بين الشراكة الأوروبية - المتوسطية والأنشطة الأخرى المضطلع بها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، وبخاصة عملية السلام في الشرق الأوسط، أكد مؤتمر شتوتغارت أن عملية برشلونة لا يقصد بها أن تحل محل هذه المبادرات والأنشطة، بل أن تسهم في إنجازها. وقد أوضح إعلان برشلونة أن هذه العمليات ينبغي أن ينظر إليها على أنها عمليات متكاملة. وأكد الوزراء من جديد التزامهم الراسخ بتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط مؤسس على التنفيذ الصادق لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والأحكام المرجعية لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، واتفاقات أوسلو، ومذكرة واي ريفر التي أبرمت منذ عهد قريب. ودعا الوزراء إلى استئناف محادثات السلام على جميع مسارات التفاوض وإلى التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

٦ - أما النتائج التي خلصت إليها رئاسة المجلس الأوروبي المعقود في برلين (٢٤ و ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٩)، فقد أكدت من جديد تأييد الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى تسوية تفاوضية في عملية السلام في الشرق الأوسط، تعكس مبدأ الأرض مقابل السلام وتكفل الأمن، بوجهيه الجماعي والفردى معاً، للشعبين الاسرائيلي والفلسطيني. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الوطني الفلسطيني والهيئات المرتبطة به بالتأكيد من جديد على إبطال النص الوارد في الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل، وبإعادة تأكيد التزامه بالاعتراف بإسرائيل وبالعيش معها في سلام. بيد أن الاتحاد الأوروبي أعرب عن قلقه إزاء التعسر الراهن في عملية السلام وطالب الطرفين بأن ينفذا مذكرة واي ريفر تنفيذا تاماً وفورياً، وأن يؤكدوا من جديد التزاماتهما بالمبادئ الأساسية المقررة في إطار اتفاقات مدريد وأوسلو والاتفاقات اللاحقة، وفقاً لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وحثهما على الاتفاق على تمديد الفترة الانتقالية التي حددتها اتفاقات أوسلو. ودعا الاتحاد الأوروبي على

وجه التحديد إلى الاستئناف المبكر لمفاوضات الوضع النهائي في الأشهر المقبلة على أساس معجل، وإلى إتمام هذه المفاوضات على وجه السرعة وعدم إطالتها إلى أمد غير مسمى. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن من الممكن استهداف إتمام هذه المفاوضات في غضون سنة واحدة. وأعرب الاتحاد عن استعداداته للعمل على تيسير إتمام المفاوضات في وقت مبكر. وحث الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين على الامتناع عن الأنشطة التي تستيق نتائج مفاوضات الوضع الدائم هذه وعن أي نشاط مناقض للقانون الدولي، بما في ذلك جميع الأنشطة الاستيطانية، ومكافحة التحريض والعنف. وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد حق الفلسطينيين المستمر وغير المشروط في تقرير المصير، بما في ذلك خيار إقامة الدولة، وأعلن أنه يتطلع إلى إتمام أعمال هذا الحق في وقت مبكر. ويناشد الاتحاد الطرفين أن يعملوا جاهدين بإخلاص على التوصل إلى حل تفاوضي على أساس الاتفاقات القائمة دون مساس بهذا الحق، الذي لا يخضع لحق النقض على أي وجه كان. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية ومسالمة وقادرة على البقاء على أساس الاتفاقات القائمة وعن طريق المفاوضات هو أفضل ضمان لأمن إسرائيل ولقبول إسرائيل كشريك في المنطقة على قدم المساواة. ودعا الاتحاد الأوروبي أيضا إلى أن يتم في وقت مبكر استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني لعملية السلام في الشرق الأوسط، على نحو يفرض إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). ويبدو أن المساهمة الناتجة عن إعلان برلين والأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخرا تشجع على ظهور بشائر جديدة لبناء الثقة، تعزز الاستقرار وعملية السلام.

٧ - ومنذ أن تم في عام ١٩٩٢ إضفاء الطابع المؤسسي على حوار اتحاد غربي أوروبا - البحر الأبيض المتوسط، ظل يشكل قناة متعددة الأطراف للتبادل الأوروبي - المتوسطي في الشؤون الأمنية والعسكرية، بما في ذلك تبادل المعلومات وبناء الثقة. ويضطلع بتنسيق الأنشطة في هذا المجال وتحقيق اتساقها مع الأنشطة المتوسطية للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، فريق البحر الأبيض المتوسط التابع لاتحاد غربي أوروبا. ويقوم الحوار على أساس سبعة مبادئ، هي: الحوار المنتظم بوصفه أساسا للاستقرار، والشفافية وبناء الثقة، ومنع المنازعات، وكفاية القوات المسلحة التقليدية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم انتشار الأسلحة، وخصوصا أسلحة الدمار الشامل. وخلال الأشهر القليلة الماضية، شرع فريق البحر الأبيض المتوسط التابع لاتحاد غربي أوروبا أيضا، برئاسة إيطاليا، في بحث الكيفية التي يمكن بها لحوار اتحاد غربي أوروبا - البحر الأبيض المتوسط أن يسهم في عملية برشلونة.

٨ - ورحَّب الاتحاد الأوروبي باستعداد الدول الأعضاء في القوات الأوروبية والقوات البحرية الأوروبية لوضع تدابير تعاونية مع تلك البلدان وفقا للمتفق عليه في إعلان باريس الصادر في أيار/ مايو ١٩٩٧. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أُجري عرض لتلك القوات في بروكسل في إطار عملية برشلونة.

٩ - وأصبح حوار منظمة حلف شمال الأطلسي - البحر الأبيض المتوسط يشمل بعدا جديدا منذ مؤتمر قمة مدريد (٨ و ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧) بإنشاء فريق التعاون المتوسطي. وينص المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات منظمة حلف شمال الأطلسي في اجتماع القمة الذي عقده في واشنطن

العاصمة في نيسان/أبريل ١٩٩٩ على أن البحر الأبيض المتوسط منطقة تحظى باهتمام خاص لدى الحلف، ويؤكد من جديد النهج التعاوني الذي تتبعه المنظمة فيما يتعلق بالأمن. وتلتزم منظمة حلف شمال الأطلسي بتطوير الجوانب السياسية والمدنية والعسكرية للحوار بشكل مطرد بهدف توثيق التعاون مع البلدان الشريكة في هذا الحوار وزيادة مشاركتها النشطة فيه. وقد عقدت "حلقة دراسية دولية بشأن حوار البحر الأبيض المتوسط ومنظمة حلف شمال الأطلسي الجديدة"، في فالينشيا، إسبانيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩.

١٠ - ويشارك الشركاء المتوسطيون على نحو أو آخر في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ بدء عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا/ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدعم نشط من الاتحاد الأوروبي. وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الحوار بعقد اجتماعات دورية لفريق الاتصال المتوسطي، الذي يجتمع في فيينا مع شركاء التعاون المتوسطيين ويتيح تبادل المعلومات ووجهات النظر بشأن مجموعة شاملة من المسائل الأمنية.

١١ - وشمل إعلان برشلونة في إعلان المبادئ الذي تضمنه تعزيز الأمن الإقليمي بالعمل من أجل منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية عن طريق الانضمام والامتناع لمجموعة من أنظمة منع الانتشار الدولية والإقليمية واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و/أو الترتيبات الإقليمية، مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك أنظمة التحقق الخاصة بها، وكذلك بالوفاء بصدق بالتزاماتها بموجب اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار، مع النص على أن الأطراف ستعمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ونظم إيصالها، على نحو قابل للتحقق بشكل متبادل وفعال. ونص الإعلان كذلك على أن تقوم الأطراف بما يلي:

(أ) دراسة الخطوات العملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك منع الإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية؛

(ب) الامتناع عن اكتساب قدرة عسكرية تتجاوز احتياجاتها الدفاعية المشروعة، مع إعادة تأكيد تصميمها في الوقت نفسه على تحقيق الدرجة اللازمة من الأمن والثقة المتبادلة بأدنى مستويات ممكنة من القوات والأسلحة، وعلى الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية.

١٢ - والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن زيادة الشفافية في المسائل العسكرية ستشجع الاستقرار على الصعيد الإقليمي. وتمثل الشفافية في مجال التسليح على صعيد العالم بأسره مفهوما مهما لبناء الثقة والأمن

فيما بين الدول، كما أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يمثل تدبيراً مهماً وفعالاً في هذا الصدد. وتعتقد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوجوب بذل كل ما في الوسع لتأمين المشاركة في السجل على أوسع نطاق ممكن وتحسين فعاليته، بما في ذلك تقديم التقارير التي تفيد بعدم وجود أسلحة وتوفير المعلومات الأخرى ذات الصلة.

١٣ - ويهيب الاتحاد الأوروبي بالبلدان في جميع أنحاء العالم وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تتكاتف من أجل تحقيق هدف الإزالة التامة للألغام الأرضية المضادة للأفراد من جميع أنحاء العالم في أقرب وقت ممكن. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضاً أن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة مهمة، ويذكر في هذا الصدد بالإجراء المشترك الذي اتخذته في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ لمكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها على نحو يهدد الاستقرار.

١٤ - ويعتبر الاتحاد الأوروبي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الركيزة الأساسية لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، ويلتزم بتحقيق عالمية هذه المعاهدة. وفي الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، اغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة لتعزيز الحوار البناء مع البلدان في المنطقة. وأعرب الاتحاد عن تأييده لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأكد على أهمية البروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها تدبيراً فعالاً لمنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد، يشجع الاتحاد الأوروبي بلدان البحر الأبيض المتوسط على تأييد التوقيع والتصديق على هذه البروتوكولات. وحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول أيضاً على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٥ - ويشير الاتحاد الأوروبي إلى موقفه الموحد المعتمد في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ بشأن التقدم اللازم إحرازه كي يتم بحلول عام ٢٠٠٠ إبرام بروتوكول للتحقق ملزم قانوناً فيما يتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، التي يعلق عليها الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة بوصفها أحد الأهداف الرئيسية في مجال عدم الانتشار.

١٦ - ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك الملزمة قانوناً المتفاوض عليها على أساس متعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار أن تفعل ذلك، كي يتعزز السلام والتعاون في المنطقة.

قطر

[الأصل: بالانكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩]

تتشرف البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة بإبلاغ الأمين العام بأن دولة قطر لا توجد لديها أي آراء أو تعليقات بشأن هذا القرار، وتعتقد أن وجهات نظر بلدان البحر الأبيض المتوسط وآراءها ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار حيث أنها هي البلدان المعنية في هذا الصدد وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار السالف الذكر.

— — — — —